تحرك عاجل

أُفرج عنه...بعد تعرضه للتعذيب والاختفاء

في 31 أغسطس/آب، أفرج "قطاع الأمني الوطني" عن إسلام خليل، 27 عاماً، وأحد ضحايا الاختفاء القسري والتعذيب؛ وذلك بعد مرور عشرة أيامٍ على صدور أمرٍ من النيابة بالإفراج عنه بكفالة.

في 31 أغسطس/آب، أفرج "قطاع الأمن الوطني" عن **إسلام خليل**، بعد مرور عشرة أيامٍ من إصدار "نيابة شرق الإسكندرية" لأمرٍ بالإفراج عنه بكفالة، والذي ظل "القطاع" رافضًا للامتثال له. وكانت أسرة إسلام قد دفعت كفالة مالية قدرها 50 ألف جنيهٍ مصريٍ (5,510 دولارًا أمريكيًا) في 23 أغسطس/آب؛ إلا أن ضباط الشرطة، وفقًا لما قاله شقيق إسلام خليل ومحاميه، قاموا بتلفيق تهمةٍ جديدة له، وانهالوا عليه بالضرب المُبرح، بدلاً من الإفراج عنه. وفي الساعات الأخيرة قبل الإفراج عنه من قسم شرطة السنطة، مسقط رأس إسلام خليل بمحافظة الغربية، الواقعة في شمال غربيّ القاهرة، كانت يداه مُكبلتيّن إلى السقف، وأُجبر على الوقوف على هذا الوضع لأكثر من ثلاث ساعات. ووفقًا لما قاله شقيق إسلام خليل، فإن حالته الصحية قد تدهورت، وتتطلب التأهيل النفسي والبدني.

ويُذكر أن إسلام خليل قد واجه في بادئ الأمر مجموعة من التُهم، وكان مُعرضًا للحكم عليه بعقوبة الإعدام، لو كان قد أُدين ببعضٍ منها، ولكن نتيجة للجهود التي بُذلت في تنظيم الحملات الداعمة له داخل مصر وعلى المستوى الدولي، أُسقطت كافة التُهم المنسوبة إليه، عدا واحدة. فلا يزال يواجه تهمة "الانتماء إلى جماعة محظورة،" وإذا ما أُدين بها، فقد يواجه السجن مدة قد تصل إلى خمسة أعوامٍ. كما يواجه تهمةً "الاعتداء على ضابط شرطة،" التي كانت قد أُسندت إليه، بعد أن أمرت النيابة بالإفراج عنه، ومن ثم، قد يُعاقب بدفع غرامةٍ مالية تتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف جنيهٍ مصريٍ (1,123 إلى 2,245 دولارًا أمريكيًا).

وحريٌ بالذكر أن شقيق إسلام خليل، نور خليل، قد بعث بالرسالة التالية إلى العاملين بمنظمة العفو الدولية ونشطائها: "شكرًا لكم على ما بذلتموه من جهدٍ عظيمٍ؛ فقد كان ذلك السبب الأهم وراء نيل أخي لحريته اليوم، إلا أن إسلام لا يزال مُهددًا من قِبل أجهزة الأمن، وثمة احتمال حقيقي بأن يُعتقل مُجددًا، أو بأن يتعرضوا له بالأذى. لذا، واصلوا دعمكم

لإسلام ونضالكم من أجله، إلى أن ينال كافة حقوقه، وإلى أن يُحاسب هؤلاء المسؤولون عن ارتكاب الجرائم بحقه. واصلوا ضغوطكم من أجل دعم من تعرضوا للاختفاء القسري وسجناء الرأي، ومن أجل الحرية والحق والسلام. شكرًا لمنظمة العفو، وشكرًا لكم جميعًا يا نشطاء منظمة العفو في كل مكان."

لقد تعرض إسلام خليل مرارًا وتكرارًا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، أثناء احتجازه، وذلك وفقًا لما جاء في شهادته، والمعلومات الواردة من أسرته ومحاميه. فيُذكر أن ضباط "قطاع الأمن الوطني" قد اختطفوا مدير المبيعات البالغ من العمر 27 عامًا في بادئ الأمر من منزله بالسنطة في محافظة الغربية في 24 مايو/أيار 2015. وقد تعرض للاختفاء القسري لمدة 122 يومًا، حيث رفضت السلطات الإقرار بحبسه، ولم يُكشف عن مصيره. ووفقًا لما قاله إسلام خليل، قام ضباط "الأمن الوطني" بتعذيبه "للاعتراف" بجرائم يقول إنه لم يرتكبها.

ومن جانبها، فستغلق منظمة العفو الدولية التحرك العاجل بشأن هذه الحالة، ولكنها ستواصل متابعتها عن كثب.

جزيل الشكر لمن أرسل المناشدات. ولا حاجة إلى المزيد من المناشدات من جانب شبكة التحرك العاجل.

وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 187/16، ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE12/4735/2016/ar/

الاسم: إسلام خليل

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 187/16 رقم الوثيقة: MDE 12/4765/2016 مصر بتاريخ: 7 سبتمبر/أيلول 2016